

## التنظيمات المالية في المشرق الإسلامي منذ الفتح حتى عهد عمر بن عبد العزيز

محمد ارشيد العقيلي

قسم التاريخ الاسلامي، جامعة الإمارات العربية المتحدة

تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٣/١١/٢٤

تاريخ استلام البحث ١٩٩٣/٧/٥

### ABSTRACT

This paper demonstrates the roles of both Omars "Al-Omarains" in establishing the Islamic Financial Policy. In fact, Omar Ibn El-Khattab is considered the founder of Islamic financial system based on principles of the Holy Quran and Sunna.

In the beginning and during the expansion of Moslem armies, Omar and his Moslem government had to apply the Persian and Byzantine financial system. However, certain circumstances arose and obliged the administration and policy maker (The Calaph) to use what is known in Islamic Law as "Al-Ijتهاد" for the interpretation of certain verses in the Quran, especially with matters of tribute "El-Jezia", taxes and "El-Kharaj". The conquered countries were supposed to pay to the Moslem treasury. Omar thought Moslem army should not keep the tribute which rather should be kept in the hands of the conquered people, so the treasury would enjoy the revenue.

El-Hajaj Ibn Youseif violated many of Omar financial laws. He set the rules that all those of "Ahl- Ez-Zemah" who converted to Islam should pay "Jezia". This money was badly needed to abort the revolts against the Ummaiyads.

However, Omar Ibn Abd El-Aziz had caused radical changes on the financial system. He abolished most of those drawn by the Ummaiyad Caliphs. New sets of laws were laid down based on the ones Omar Ibn El-Khattab had established. Those converts do not have to pay "Jezia". Also he ordered Moslem military personnel not to acquire land in conquered territories. This policy had its positive outcome. The conquered people enjoyed a prosperous life that encouraged many to embrace Islam.

### ملخص

يتمحور الجدل في هذا البحث حول دور كل من العمرين في ترسيخ السياسات المالية الإسلامية، يعد عمر بن الخطاب أول ناظم لهذه السياسات، مهتدياً بالثوابت القرآنية التي تتعلق بالزكاة والفيء والغنمة والجزية، وبممارسات الرسول (ص) من تنظيم للحمى، وتوزيع الأراضي الموات على مستحقها، وإقطاعه لجزء من مزارع اليهود لبعض المسلمين، وحجسه الباقي للمصلحة العامة. وقد احتفظ عمر إبان الفتوحات ببعض النظم المالية الفارسية، والبيزنطية مرحلياً وقد استجبت أمور استوجبت الاجتهاد في تفسير وتطبيق الكليات التي وردت في القرآن الكريم، والقياس عليها خاصة فيما يتعلق بالجزية والخراج على الأراضي المفتوحة. بيد أن الحجاج بن يوسف في ولايته على العراق، اخترق كثيراً من التنظيمات المالية العمريّة، وفي مقدمتها فرض الجزية على من أسلم من أهل النمة دون سند شرعي، لمواجهة ما كان يحيط بالامويين من ثورات. إلا أنه عشية تولي عمر بن عبد العزيز الخلافة، أحدث تغييرات شاملة في النظم المالية، واستهلها بإلغاء معظم التشريعات التي وضعها خلفاء بني أمية. وسنّ تشريعات جديدة استهدفت العودة إلى تنظيمات عمر بن الخطاب، وفي مقدمتها إسقاط الجزية عن أسلم، ومنع العرب من استملاك الأراضي في البلاد المفتوحة، لتبقى خراجية بيد أصحابها. وقد انعكست هذه السياسات المالية إيجابياً على البلاد المفتوحة، فاعتنق بعض أمراءها وسكانها الإسلام، كما اتسعت دائرة التعريب فيها.

## مقدمة :

ما زال موضوع النظم المالية في الإسلام بحاجة الى مزيد من البحث والدراسة بسبب قلة الدراسات الحديثة عنه ، فضلاً عن أن ما كتبه الأقدمون يحتاج الى مزيد من الشرح والتحليل والتفسير لكثير من الاصطلاحات المالية والاقتصادية .

ومن أهم ما كتب الأقدمون في إطار النظم المالية في الإسلام كتاب الخراج لأبي يوسف (ت ١٨٢هـ) . وتبع يحيى بن آدم القرشي أبا يوسف في تصنيف كتاب أسماه أيضاً كتاب الخراج في نهاية القرن الثالث الهجري . كما شهدت هذه الفترة كتابات عبيد الله بن سلام عن الأموال ، وتتابع كتابات المسلمين عن الخراج بعد ذلك ، حيث أفرد الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية فصلاً خاصاً عن الخراج ، ومن بعده كتب أبو يعلى أيضاً عن الخراج في كتابه المسمى بالأحكام السلطانية .

وتأتي أهمية كتابات هؤلاء المؤرخين من أنها تقدم أحكاماً فقهية تستند الى أدلة قرآنية في موضوعات الزكاة والخراج ، والفيء والغنime .

ثم أسهمت كتب التاريخ العام في هذا المجال فقد أمدنا الطبري وابن الأثير ، وابن خلدون ، والمقرئزي بمعلومات كثيرة ومتنوعة عن النظم المالية الإسلامية . وأما الدراسات الحديثة فتقوم أساساً على ما قدمه المستشرقون من أبحاث في النظام المالي والتاريخ الإقتصادي للمسلمين ، ثم تأتي محاولات المؤرخين المسلمين المحدثين .

لم يكن للعرب المسلمين حين بدأوا الفتوحات في أرض الشام والعراق دواوين يدونون بها ، ولا نظام معلوم للضرائب ، سوى نظام الأعشار والزكاة والصدقة ، وما أشار اليه القرآن الكريم من تقسيم للغنائم والأفياء ، وفرض الجزية على الرجال البالغين القادرين للبلاد التي فتحت عنوة أو صلحاً . وما قام به الرسول (ص) من تنظيم للحمى ، وتوزيع الأراضي الموات على مستحقيها لاستصلاحها وما أقطعه من بعض مزارع يهود بني النضير لبعض المسلمين ، وحبس الباقي للمصلحة العامة . وقد شكّل ذلك كله أساساً للنظم المالية الإسلامية .

وبعد أن استقرت الفتوحات نسبياً ، كان لا بد للخليفة عمر بن الخطاب من الاحتفاظ مرحلياً ببعض النظم الإدارية والمالية غير العربية من فارسية وبيزنطية ، كنظام العملة ، وتقسيم الولايات الإداري ، ونظام الضرائب (الجزية والخراج) . نظراً لأن العرب لم يكن لهم في هذه الفترة المبكرة باع كبير في هذا الميدان .

وتدور هذه الدراسة حول الدور الذي لعبه عمر بن الخطاب في تقنين السياسات المالية في إطارها الإسلامي . كما تشير الى أن خطة تعريب الدواوين بما في ذلك تعريب المصطلحات المالية ، واتخاذ العربية لغة الدواوين قد انجزت في الشام وفي العراق في عصر عبد الملك بن مروان . ثم امتد التعريب في مصر وخراسات حتى زمن هشام بن عبد الملك . ورافق تعريب الدواوين تعريب النقد .

ثم تتابع هذه الدراسة الإشارة الى ما طرأ على هذه التنظيمات المالية من تعديلات في الفترة الأموية وخاصة في ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق دون سند شرعي لها ، مستهدفاً بالدرجة الأولى توفير دخل ثابت لخزينة الدولة الأموية . ثم ما قام به عمر بن عبدالعزيز من إصلاحات وسن تشريعات أحدثت تغييراً واضحاً في حقل التنظيم الضرائبي في الإسلام ، مستهدفاً أن يضع هذه التشريعات في إطارها الإسلامي الذي استنته عمر بن الخطاب ، دون أن يحدث ذلك خللاً واضحاً في واردات الدولة المالية . وليقيم بذلك توازناً مقبولاً بين نصوص الشريعة المالية وبين مصلحة الدولة .

## تنظيمات الرسول (ص) المالية

قبل الحديث عن النظم المالية ابتداءً من الفتوحات الإسلامية لا بد من إعطاء صورة موجزة عن السياسة المالية في عهد الرسول (ص) ، لأنها المدخل والأساس الذي استمدت منه التنظيمات المالية في العهدين الراشدي والأموي معظم مقوماتها ومكوناتها .

إن ما أشارت اليه سورة الإيلاف (١) ، وسورة الفيل (٢) ، يعد تعبيراً صادقاً عما نعم به الحجاز في تجارته مع اليمن وبلاد الشام قبيل الإسلام من أمن واستقرار . وهما شرطان ضروريان لرواج أية فعاليات اقتصادية . وليس أدل على ذلك من أن تجارة قريش مع بلاد الشام قد تعرضت لنكسة كبيرة (٣) في أعقاب معركة بدر وتحكم المسلمين بطرق التجارة التي تؤدي الى بلاد الشام .

وبعد استقرار الدعوة الإسلامية ، وقيام الدولة في المدينة ، استهل الرسول (ص) أعماله بسلسلة من الإجراءات التي تتعلق بالأرض الزراعية ، فعمل على تنظيم المراعي المسماه بالحمى ، وجعل أرض البقيع حمى لخييل المسلمين (٤) . كما بادر الى توزيع الأراضي البور الموات على المستحقين لإصلاحها وتملكها بعد التأكد من استغلالها . فإذا مات حيوها انتقلت ملكيتها الى ورثته عملاً بقوله (ص) : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " (٥) . وإذا عجز عن إصلاحها انتزعت منه وأعطيت لغيره . وحث الرسول (ص) أغنياء المسلمين بإعطاء ما زاد على حاجتهم من أرض للفقراء الذين لا أرض لهم (٦) .

وقد ذكر الدكتور /فالح حسين إن إقطاع الرسول (ص) أراضي حول المدينة لبعض الناس

استهدف عمارة الأرض الموات ، وتأليفاً لقلوبهم لتشجيعهم على الدخول في الإسلام .

وأيضاً فإن الرسول (ص) أمر بإقامة السدود ، وحفر الترع والآبار ، وتنظيم الري ، وتأجير القنوات والجداول لتنشيط الزراعة بهدف تنمية موارد الدولة المالية .

والجدير بالذكر أن الرسول (ص) عندما غزا يهود بني النضير وأجلاهم في السنة الرابعة للهجرة ، وغزا يهود بني قريظة في السنة الخامسة ، فإنّ حداثتهم بظاهر المدينة قد آلت الى المسلمين . فأقطع الرسول (ص) بعضاً منها الى عدد من الصحابة الذين كانوا من أفقر الناس . وحبس الباقي للمصلحة العامة ، ولم يقسمه بين المسلمين (٧) .

وأما بعد فتح خيبر (٨) عنوة في السنة السابعة للهجرة ، فقد أقر أهلها عليها على أن يدفعوا له نصف الثمر . وعندما فتح وادي القرى (٩) في السنة التاسعة ترك الأرض والنخل بأيدي أهلها من اليهود ، وعاملهم على نحو ما عامل أهل خيبر . ثم قدم على الرسول (ص) وهو في وادي القرى وفد من أهل تيماء (١٠) ، وعقدوا معه صلحاً ، وتعهدوا بدفع الجزية ، وأقاموا ببلادهم وأرضهم بأيديهم . وقد خصص الرسول (ص) عائدات هذه المستوطنات اليهودية للمرافق العامة ، ولمساعدة الفقراء من أبناء الأمة .

وكذلك فإنه عندما غزا الرسول (ص) تبوك في السنة التاسعة ، قد اليه صاحب أيله ، وأهل أذرح من مناطق الحدود مع جنوب بلاد الشام ، وصالحوه على دفع الجزية ، ومقدارها دينار عن كل رجل في العام (١١) . وخلال بسط المسلمين نفوذهم على شمال الحجاز أقطع الرسول أرضاً حول المدينة الى أبي بكر وعمر ، كما أقطع بئر قيس الى علي ، وأقطع الزبير أرضاً بخيبر فيها شجر ونخل ، كما أقطع أبو بكر الزبير أرضاً ما بين الجرف والقناه . وهذا يعني زيادة اهتمام الناس بالأرض ومعرفة قيمتها ، انظر (د . فالح حسين ، من طرق استثمار الأرض في الحجاز ص ٥٠) .

كما اشار د . صالح أحمد العلي في استقصائه الملكيات في الحجاز بشكل مفصل أن إحياء الأرض كان الوسيلة الرئيسية لتشكيل الملكيات الواسعة .

وقد استخدم المالكون للأرض في الحجاز نظام المزارعة بتأجيرها على جزء من الناتج أو الثمر ، ويتحقق بذلك نوع من التعاون الإجتماعي في المجتمعات الزراعية ، إذ يقدم العامل جهده ، وصاحب الأرض أرضه ، ويوزع الناتج بينهما حسب الاتفاق المعقود بين الطرفين ، وعرفت هذه الطريقة بأسماء مختلفة منها : المعاملة ، المغارسة ، المساقاة ، وتعرف في بلاد الشام باسم المراجعة ، انظر (د . فالح حسين ، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الاموي / عمان - الاردن ١٩٧٨ م : ص ٦٤-٦٦) .

وقد اهتدى الرسول (ص) بما نزل من آيات قرآنية تتعلق بالجزية والفيء والغنيمة والزكاة والصدقات والخراج، والتي شكلت أبرز موارد الدولة المالية. كما اهتدى الخلفاء والفقهاء بعد الرسول (ص) بمنطوق هذه الآيات، وما قام به الرسول (ص) من إجراءات مالية، وكان ذلك الأساس الذي استمد منه التابعون أصول نظامهم المالي، حتى عدت من الثوابت الإسلامية، وأما الأمور التي لم يرد فيها نص قرآني أو قول وفعل نبوي، فإنها خضعت لاجتهادات الخلفاء أو الفقهاء مما يعني المرحلية والتغير والتطور للنظم والاجتهادات.

فيما يتعلق بالجزية، وهي عبارة عن الضريبة المفروضة على رؤوس أهل الذمة، فقد نزلت على الرسول (ص) في السنة التاسعة للهجرة سورة التوبة، وتضمنت أحكام الجزية بقوله تعالى: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" (١٢).

والأصل في فرض الجزية على أهل الذمة إيجاد التوازن في الدولة الإسلامية عن طريق التكافؤ، فالمسلمون والذميون في نظر الإسلام رعية لدولة واحدة، ويتمتعون بحقوق واحدة وينتفعون بمصالح الدولة العامة. ومن هنا فرضت الجزية على أهل الذمة مقابل فرض الزكاة على المسلمين، ومقابل حمايتهم. والجزية تسقط بإسلام أهل الذمة ويعفى منها الشيوخ والأطفال والنساء والرهبان. ((انظر د. أحمد عبدالرازق: تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية ص: ٧٦)).

أما فيما يخص الفيء فقد وردت فيه عدة آيات توضح ماهيته وطرق توزيعه، ويتضح ذلك من قوله تعالى: "وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب" (١٣). وقوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى، فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (١٤). والفيء ما وصل إلى أيدي المسلمين دون قتال. وقد حددت الآية الكريمة أوجه صرفه.

أما الغنيمة فقد وردت في قوله تعالى: "واعلموا أن ما غنتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول وذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل" (١٥)، والغنائم ما حاز عليه المسلمون عنوة من أموال منقولة أو أرض أو أسرى أو سبائا. وقد حددت الآية الكريمة أوجه صرف خمسة وأما الباقي فيوزع على المحاربين كما سيأتي لاحقاً.

وأما الزكاة فإنها تسمى أيضاً الصدقة، وقد وردت في قوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها، وصل عليهم، إن صلاتك سكن لهم" (١٦). أما الخراج فهو الضريبة المفروضة على الأرض، وقد وردت لفظة خراج في قوله تعالى: "فخراج ربك خير وهو خير

الرازقين" (١٧). وسوف نتناول مسألة الخراج لاحقاً.

والجدير بالذكر أنه في مستهل الفتوحات الإسلامية في بلاد الشام والعراق تدفقت على المسلمين أموال كثيرة من عائدات الفبي والغنائم ، فاحتار أبو بكر الصديق كيف يقسمها على المسلمين في المدينة . فشاور كبار الصحابة . وطرحوا وجهات نظر منها أن تقسم هذه الأموال بالتساوي بين المسلمين من غير المحاربين ، فقال عمر بن الخطاب : يا أبا بكر كيف تجعل من حارب رسول الله كمن حارب معه في القسمة .

فرد عليه أبو بكر : " هذا معاش والأسوة فيه خير من الأثرة " [الطبري : تاريخ ٩٩/٥] . وتم التوزيع على أساس المساواة طيلة خلافة أبي بكر . وقد عدّ البعض ذلك بأنه كان بمثابة نظرية لأبي بكر في الاقتصاد الإسلامي .

### تنظيمات الخليفة عمر بن الخطاب المالية :

ولكن عندما تولى عمر الخلافة ، وزاد تدفق أموال الفتوح على المدينة أشار علي بن أبي طالب على عمر أن يقسم كل سنة ما اجتمع اليه من مال ، ولا يمسك منه شيئاً وارتأى عمر بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر ، وهو أن يقسم هذه الأموال بين المسلمين حسب السابقة في الإسلام ، وحسب القرابة من الرسول (ص) . فبدأ ببني هاشم ، وبني عبدالمطلب ، ثم بمن يليهم من قبائل قريش بطن بعد بطن حتى استوفى جميع قريش ، ثم انتهى الى الأنصار . فبدأ برهط سعد بن معاذ من الأوس ، ثم الأقرب (١٨).

ومن هذا المنطلق فقد بدأ بمن شهد بداراً ، لكل رجل خمسة آلاف درهم في كل سنة ، حليفهم ومواليهم معهم بالسواء ، ولمن شهد أحداً ٤ آلاف درهم . وفرض لمن بعد أحد الى الحديبية ٤ آلاف ، ولمن بعد الحديبية ولمن شهد فتح مكة ٣ آلاف ، ولأهل القادسية والشام ألفين ألفين ، ولمن بعد القادسية واليرموك ألفا ألفا (١٩) . وفرض للعباس بن عبدالمطلب ٥ آلاف لقرابته من الرسول . ولم يفضل على أهل بدر سوى أزواج رسول الله ، فجعل لكل منهن عشرة آلاف ، ما عدا عائشة فرض لها اثني عشر ألفا . ثم فرض للناس على منازلهم . ولم ينقص أحد عن ثلاثماية درهم (٢٠) . ولم يغفل عمر حق من أسلم من العجم في العطاء . وهذا يمثل الشق الاول من نظرية عمر في الاقتصاد الإسلامي .

غير أن عمر وجد في آخر خلافته أن هذا الاجتهاد في التقسيم أفضى الى فجوة كبيرة بين من كانوا يأخذون الحد الأعلى من العطاء وبين من كانوا يأخذون الحد الأدنى منه . وأدرك أن ذلك سيؤدي الى فائض لدى البعض ، وحاجة لدى البعض الآخر . فقال قولته المشهورة : " والله لو

استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء ووزعتها على الفقراء " . (السيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الاسلام ، دار الشروق ١٩٧٤ ، ص ٢٢٩) . ((وانظر : أبو يوسف ، الخراج ص ٢٩)) وهذا يمثل الشق الثاني من نظرية عمر في الاقتصاد الاسلامي . ولكن المنية عاجلته قبل أن يشرع في تغيير ما درج عليه من تقسيم حسب السابقة في الإسلام .

وقد تطلبت الحاجة لتسجيل أسماء أصحاب الأعطيات من غير المحاربين في سجلات ، أما المسلمون المحاربون حتى عهد عمر بن الخطاب ، فكانوا بدون عطاء أو رزق معين . وإنما كانوا إذا غزوا أخذوا نصيبهم من الفية <sup>(٢١)</sup> والغنمة <sup>(٢٢)</sup> . فلما توالى الفتوحات ، واتسعت الدولة ، أصبح هذا النظام بالياً ، واستلزم الأمر تطبيق نظام جديد <sup>(٢٣)</sup> . لقد استوعب المسلمون النظم الإدارية الفارسية والبيزنطية في الأقاليم المفتوحة ، فأبقوا على ما وجدوه ملائماً وصالحاً لتلك الأقاليم ، واستحدثوا من الدواوين ما يلبي متطلبات المسلمين ، ويحقق مصلحة الأمة . اقتبس عمر بن الخطاب من الفرس نظام الديوان لضبط دخل الدولة ونفقاتها ، وأصبحت مهمة الديوان على حد قول الماوردي حفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ، وما يقوم بها من الجيوش والعمال <sup>(٢٤)</sup> . وقد عرّف ابن خلدون وظيفة الديوان بأنها القيام على أعمال الجبايات ، أو حفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج ، وإحصاء عساكرهم بأسمائهم وتقدير أرزاقهم ، وصرف أعطياتهم ، والرجوع في ذلك الى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال . وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد وبتفاصيل لا يقوم بها إلا المهرة من أهل تلك الأعمال <sup>(٢٥)</sup> .

بدأ الخليفة عمر بإنشاء ديوان الجند المعروف بديوان العطاء في العام الخامس عشر للهجرة كما يذكر الطبري <sup>(٢٦)</sup> . في حين يؤكد البلاذري بأن نظام الديوان طبق في سنة العشرين من الهجرة <sup>(٢٧)</sup> . كما اختلف في سبب وضع ديوان العطاء <sup>(٢٨)</sup> .

وذكر أبو يوسف أن عمر بن الخطاب حين شاور كبار الصحابة في تدوين الدواوين قال : " رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى ، وقد أغنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوهم . فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله ، وأخرجت الخمس فوجته على وجهه . وقد رأيت أن أحبس الأرض بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فيكون فيئاً للمسلمين : المقاتلة والذرية ، ولمن يأتي بعدهم . رأيت هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر ، لا بد من أن تشحن بالجيوش وإدارة العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج . فقالوا جميعاً ، الرأي رأيك فنعم ما قلت وما رأيت . فرأى عمر الامتناع عن قسمة الأرضين بين من فتحها <sup>(٢٩)</sup> .

ويرى الدكتور الدوري أن أسس نظام الضرائب خارج الجزيرة العربية قد وضع في خلافة عمر بن الخطاب ، وذلك بضوء المفاهيم والسوابق الإسلامية من جهة ، والأنظمة التي كانت متبعة في تلك البلاد من جهة ثانية ، ثم تصنيف الأراضي من جهة أخرى . فقد اعتبرت عامة الأراضي في البلاد المفتوحة ملكاً للأمة ووقفاً عليها ، فلم توزع على الفاتحين ، بل تركت بيد أصحابها يزرعونها ويؤدون عنها الضريبة والخراج . وهناك أراضٍ محدودة تركت ملكيتها لأصحابها وهي أراضي صلح في أماكن قليلة كالحيرة وبعض قرى الفرات ، وليست لهذه المجموعة أهمية تذكر في النطاق العام . وهناك مجموعة ثالثة هي أرض الصوافي ، وتتكون من أراضي كسرى ، وأهل بيته وأراضي النبلاء الفرس الذين قتلوا أثناء معارك الفتح أو هربوا ، وأراضي بيوت النار والبريد . ومثلها أراضي النبلاء ، وكبار الموظفين ممن قتل أو هرب أثناء الفتح في الأراضي التي كانت تحت الحكم البيزنطي في سوريا اعتبرت هذه الأراضي صافية لبيت المال يتصرف بها الخليفة حسب تقديره . وهي بمجموعها عوملت مثل الأراضي الخراجية ، إلا ما أقطع منها بالتمليك للعرب فتدفع العشر . ((انظر: عبدالعزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢٧ ، ٢٨)).

استهدف عمر من الامتناع عن تقسيم أرض الفتوحات بين المحاربين الى عدم جمع الثروات وتركيز الملكيات بأيدي فئة قليلة من الناس تحقيقاً لقوله تعالى : " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (٣٠).

وبذلك ميز عمر بين ما يغنمه المقاتلون من مال وكراع ، وما يقع تحت أيديهم من أراض وأنهار فتركها لعمالها بخراج ليكون منها ومن مردودها أعطيات الجند ، ومن يستحق العطاء من المسلمين (٣١) . كما أكد عمر على هذا المفهوم بقوله : " قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ولئن بقيت ليلبغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه في وجهه " (٣٢).

واستحدث عمر دواوين في الأمصار ، وأمر عماله بقسمة أموال الفيء في كل مصر (البلاذري : فتوح ، ص ٤٥٨) ، وما فاض عن حاجة المصر يحمل الى العاصمة ، ونظام العطاء الذي وضعه عمر سار عليه معظم الخلفاء الراشدين والأمويين ، ففرض لعيال المقاتلة وذريتهم ، وجعل هذا العطاء بالوراثة . وكان عمر يفرض للمولود عند ولادته عشرة دراهم حتى إذا بلغ أصبح له عطاء الرجل (الماوردي : احكام : ص ١٦٤) . وسار عثمان سيرة عمر في العطاء . ولكن معاوية عدل عن ذلك ففرض العطاء للفطيم دون المولود ، فلما تولى عبد الملك بن مروان قطع عطاء الذرية . إلا أن عمر بن عبد العزيز فرض لكل فطيم عشرة دنانير ، ورد نظام العطاء الى سنة ابن الخطاب .



وكان عطاء المسلمين يشمل رواتب الجند ، ورواتب جميع طبقات المسلمين بما فيهم النساء والاطفال . كما كان ينفق من أموال الفتي على مصالح الدولة ، يصرف منها على مشاريع الري ، وإقامة المنشآت ، وشراء ملابس الجند وأسلحتهم ، والإنفاق على المسجونين وأسرى الحروب .

أما فيما يتعلق بالخراج في الإسلام فإن الماوردي يعرفه بأنه ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عليها . والخراج أهم وأثبت الموارد لبيت المال . وكان اهتمام الخلفاء والولاة أكثر من اهتمامهم بالجزية ، لأن الخراج أكثر ثباتاً من الجزية ، وأكثر دخلاً ولأن الجزية تسقط بالإسلام .

والخراج على أرض الأمصار الإسلامية أنواع ، أولها : الأرض التي ملكت عنوة وقهراً<sup>(٣٤)</sup> وفارقها أهلها ، فهذه الأرض إن قسّمها الإمام بين من غلب عليها فهي أرض عشرية . وإن لم يقسمها الإمام كما فعل عمر بالسواد تركت بيد أصحابها وعليها الخراج وعلى أهلها الجزية<sup>(٣٥)</sup> . وثانيها : أرض الفتي التي صولح عليها أهلها ، فيوضع على أهلها الخراج ، ويسقط خراجها بإسلام أصحابها<sup>(٣٦)</sup> . فتصبح أرضاً عشرية يدفع عنها أهلها عشر الزرع<sup>(٣٧)</sup> . وبذلك يتضح الفرق بين الخراج والعشر . فالخراج مقابل إيجار الأرض ، أما العشر فيؤخذ من المسلمين كزكاة على الزرع والتمر . وثالثها : ما ملكه المسلمون من أرض عفواً ، أو فرّ أهلها عنها ، فيفرض عليها الخراج كأجرة لزراعتها سواء أزرعها مسلم أو ذمي<sup>(٣٨)</sup> . ورابعها : أرض بني تغلب ، وقد فرض عليها ضعف ما يؤخذ من المسلم في أرضهم مقابل إعفائهم من الجزية والخراج<sup>(٣٩)</sup> بسبب مواقفهم الإيجابية من حركة الفتح الإسلامي .

وقد حدّد عمر بن الخطاب مقدار الخراج الذي يفرض على كل نوع من أنواع الزروع . كما حدد طرق الجباية . فجعل على كل جريب قفيزاً ودرهماً . وكان وزن القفيز ثمانية أرطال ، وثمنه ثلاثة دراهم . وفرّق عمر بين أنواع الزرع ، فكان على كل نوع مقدار معين من المال مقابل الخراج<sup>(٤٠)</sup> . وأمر عمر عماله أن يرفقوا بأهل الخراج ، وأن يقسّط الخراج ، ويمكن أن يدفع عينا أو نقداً<sup>(٤١)</sup> . وكان الخراج قابلاً للزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى ، أو من مكان لآخر ، أو لاختلاف جودة المحصول ، أو إذا كان مروياً أو غير مروياً .

وكان هناك نظامان لجباية الخراج : نظام المقاسمة ، ونظام الالتزام . ففي النظام الأول نرى الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ، ويحاسبون الولاة وعمال الخراج حساباً عسيراً . أما نظام الالتزام أو الإقطاع فهو إقطاع أرض أو تليزيمها إلى أناس بهدف تعميرها واستثمارها مقابل شيء متفق عليه . وكان يتم كراء أرض الدولة على طريقة المزارع على يد متولي الخراج بالجامع أو في مكان عام . وإذا لم يعمر الملتزم الأرض انتزعت منه . وقد نسب إلى عمر قوله : " من كانت له أرض

ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها (٤٢).

ودرجت العادة أن يقطع الخلفاء والولاة أرضاً لنفر من خواصهم . فقد وزع أبو بكر بعض الأراضي المشاع على الصحابة أمثال : الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله (٤٣) . وسلك عمر بن الخطاب المسلك نفسه بإقطاع علي بن أبي طالب أرضاً في ينيع . كما أقطع عدداً من السابقين في الإسلام أراضي في أماكن مختلفة في الحجاز والأمصار (٤٤).

واستهدف عمر من ذلك تعمير الأرض ، وتوطين العرب في البلدان المفتوحة . وذكر ابن آدم أن عمر عرض على جرير البجلي إقطاعاً له ولقبيلته في العراق ليستقروا فيه قائلاً لهم : " هل لك أن تأتي العراق ولك الربع أو الثلث بعد الخمس من كل أرض ... " (٤٥).

وتشكل الجزية أيضاً مورداً من موارد الدولة في صدر الإسلام . ولكن بنسبة أقل من الخراج . ويرى الماوردي أن دفع غير المسلمين الجزية كان مقابل حمايتهم (٤٦) . وهي مقابل الزكاة عند المسلمين حتى يتساوى الفريقان في دفع الضرائب . ووضع عمر نظاماً ثابتاً وموحداً لمقدار الجزية في كافة الأمصار وحصرها بالرجال على الموسر منهم ٤٨ درهماً ، وعلى متوسط الحال ٢٤ درهماً ، وعلى الفقير ١٢ درهماً (٤٧) ، تدفع مرة واحدة في السنة نقداً أو عيناً . وتسقط الجزية عن كل من يعتنق الإسلام . وظل الأمر كذلك إلى أن جاء الحجاج بن يوسف فكان أول من خرق هذه القاعدة لاعتبارات تتعلق بشح موارد الدولة (٤٨) . ولكن عمر بن عبدالعزيز ألغى ذلك ورفع الجزية عمن أسلم ، وندد بالإجراء السابق بقوله : " إن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً " .

ومن واردات بيت المال العشور ، وهي عبارة عن الرسوم التي تحصلها الدولة الإسلامية من تجار المشركين وأهل الذمة المارين بثغور المسلمين . ويمكن أن تزداد أو تنقص أو تلغى أحياناً حسب الظروف ، ووفقاً للمصلحة العامة . وتؤخذ مرة واحدة من كل تاجر في كل سنة ، ولو تكرر ترده خلال السنة (٤٩).

وناهيك عن القول بأن الزكاة والصدقة وهما مسميان لشيء واحد ، تعد من أهم موارد بيت المال الإسلامي . وهي واجبة على كل مسلم ومسلمة استكمل النصاب سنوياً من المال والذهب والماشية والزرع والثمار وعروض التجارة . وهي تتراوح بين نصف العشر والعشر . ووضع لها الفقهاء شروطاً ، ولا يجوز أن يختلط مال الخراج بمال الصدقات ، لأن لكل منهما مصرفاً خاصاً (٥٠).

## بيت المال :

لقد استوجب تدوين الدواوين إنشاء بيت للمال ، وهو بمثابة الخزانة العامة اليوم . وقصد به

حفظ الأموال الفائضة عن حاجة الجند . وقد تطور نظام بيت المال في عصر عمر بن الخطاب ، وتعددت موارده . وكانت هذه الموارد تعتمد أساساً على الزكاة والصدقات . وتعتبر رصيماً مالياً لجماعة المسلمين للإنفاق منها على الوجوه التي حددها القرآن الكريم .

وعندما تدفقت الأموال على المسلمين باتساع الفتوحات ، تعددت مصادر بيت المال ، وأصبحت تجمع بين الفائض من مال الخراج والجزية والعشور . كما كانت تضم إليه الأراضي التي جلا أهلها عنها وسميت بالصوافي وما أقطع منها سمي بالقطائع (٥١).

وتعد واردات بيت المال ملكاً مشتركاً للمسلمين ، يشرف عليها مسؤول سمي فيما بعد " كاتب بيت المال " . ومهمته مراقبة المال الوارد لبيت المال والخارج منه ، والتوقيع على كافة الصكوك المتعلقة بذلك . وكان من واجباته الصرف على ذوي الحاجة والعجزة وأهل الذمة ، وعلى اللقطاء ، ولمن يقمن برضاعتهم (٥٢).

وقد أقر عمر بن الخطاب بعض النظم المالية الساسانية في العراق وفارس وبعض النظم البيزنطية في الشام ومصر . وقد نتج عن ذلك اختلاف واضح بين أحكام الجزية والخراج وعشور الأرض بين العراق وفارس من ناحية وبين سوريا ومصر من ناحية أخرى بسبب اختلاف الأنظمة التي كانت متبعة في تلك البلاد . وكان من الصعب على عمر في هذا الوقت المبكر أن يعرّب الدواوين ويوحد بين أنظمتها بسبب استمرار الفتوحات ، وعدم الاستقرار النهائي في المناطق المفتوحة .

## التنظيمات المالية في الفترة ما بين خلافة عثمان والوليد بن عبد الملك :

لقد نهج عثمان بن عفان نهج عمر في توزيع الأراضي الموات فأعطى إقطاعات كثيرة وخاصة في السواد . كما أنه أمر معاوية بن أبي سفيان بتحصين المدن الساحلية في سورية . وبإعطاء إقطاعات للذين يسكنون فيها . غير أن عثمان توسع في إقطاع الأراضي لبعض الشخصيات ، وقد ولد ذلك تذمراً ورد فعل . وشهدت هذه الفترة تجمع ثروات كبيرة في أيدي جماعة (محدودة) من المسلمين في الأمصار ، في حين بقيت هناك مجموعات كبيرة في وضع مالي متواضع ، فارتفعت بعض الأصوات مثل صوت أبي ذر الغفاري تحذر من أخطار تكديس الثروة مع وجود جماعات من الفقراء ، وتدعو إلى البساطة الإسلامية ، وإلى التسوية والعدالة ، وهي أصوات كان لها صدى ولم تخل من أثر . ((انظر : الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٩)).

كما أن علي بن أبي طالب لم يشذ عن قاعدة توزيع الأراضي الموات على المسلمين . يروى أن علياً قال لأعرابي زرع أرضاً مواتاً : كل هنيئاً وأنت مصلح غير مفسد ومعمر غير مخرب " (٥٣).

وكان علي أقرب الى عمر في سياسته المالية من حيث الشدة والتدبير ، فقد كتب الى احد ولاته يقول له : " وتفقد أمر الخراج مما يصلح أهله ، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم ، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج . ومن طلب الخراج من غير عمارة الأرض أخرج البلاد وأهلك العباد " . ((انظر : النظام المالي في الإسلام . د . عبد الخالق النواوي ، بيروت / المكتبة العصرية ١٩٧٣ ، ص : ٢٩)).

إن الانتقال من العهد الراشدي الى العهد الأموي قد أحدث تغيرات جذرية ، فدائرة الفتوح قد اتسعت كثيراً ، وقد صاحب ذلك إسلام كثير من أهل الذمة ، وسقوط الجزية عنهم ، فقلت موارد بيت المال . كما أن أعداداً غفيرة من العرب استقرت في الأمصار ، وامتلكت كثيراً من الأراضي الخراجية ، فتحوّلت هذه الأراضي من أراضٍ خراجية الى أراضٍ عشرية ، فتناقص أيضاً دخل الدولة . وبدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة مالية أخذت تتنامى تدريجياً .

ومما زاد تفاقم الأزمة أن الدولة الأموية أخذت تعاني من أزمات داخلية ، وحركات معارضة متباعدة الأهداف . كل ذلك كان يستوجب الحاجة الملحة الى المال للإنفاق على الجيوش . هذا فضلاً عن أن المجتمع كان قد تطورت أساليب معيشته مقارنة عما كان عليه في العهد الراشدي الذي اتسم بالبساطة في المعاش . وقد ترتب على ذلك التوسع في الجهاز الإداري ، وزيادة النفقات في البلاط الأموي . فلم يعد النظام المالي الذي وضعه عمر بن الخطاب قادراً على استيعاب حاجات ومتطلبات الدولة الأموية . مما حتم على بعض خلفاء بني أمية سن تشريعات جديدة ، وفرض ضرائب إضافية كالسخرة وهدايا النوروز والمهرجان واللايين<sup>(٥٤)</sup> . وهي ضرائب ترجع الى أصول ساسانية . وكان عمر بن الخطاب قد ألغى هذه الضرائب لأنها تتنافى مع الإسلام وأعياده . غير أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان أعادها ، وطالب أهل السواد بها .

كما توسع معاوية في منح الأراضي ، فقد أمر بأن تسكن بعض القبائل في أماكن بعيدة عن المدن والقرى في سورية للإفادة من الأراضي غير المملوكة . كما اصطفى أرضاً في سورية اتخذها لنفسه ومنح بعضها لمؤيديه . وبعد أن دقق معاوية صوافي ملوك فارس ، جعلها صافية لنفسه ، فأقطعها جماعة من أهل بيته . واستمر هذا الاتجاه بعده ، فقد اصطفى مصعب بن الزبير بعض أراضي البطيحة (جنوب العراق) لنفسه . ثم انتقلت الى عبد الملك بن مروان ، فأقطعها عبد الملك للناس . ((البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٣٠٢)).

وفي أثناء ثورة عبدالرحمن بن الأشعث غمرت المياه أراضي فسيحة في السواد، وقدر الحجاج النفقة لأحيائها بثلاثة ملايين درهم، ولما استكثر الخليفة (الوليد) المبلغ تقدم مسلمة بن عبدالملك بعرض لإحيائها، على أن تعطى الأرض المستخلصة له، فوافق الوليد، واستصلحها مسلمة. ويذكر الماوردي "الاحكام السلطانية، ص ١٨٢" أن مثل هذه الإقطاعات كانت من الصوافي أو من الأرض الموات. وهذا مؤشّر على أن بعض أشرف القبائل تحولوا الى ارستقراطية ملاكة.

كما عمل الخليفة عبدالملك بن مروان على معالجة الأزمة المالية. فألزم كل فرد بدفع مبلغ أربعة دنانير في السنة<sup>(٥٥)</sup>، الى جانب هدايا النوروز والمهرجان التي ظلت تجبى الى أن جاء عمر بن عبدالعزيز فألغاهما وأبطل غيرها من الضرائب الضارة بالرعية.

ولعل أهم دور للأُمويين كان في تحقيق نظام منسجم موحد للضرائب في الأمصار المختلفة من حيث الأسس والتطبيق، وطبع هذا النظام بطابع العربية، ورغم أن بعض التدابير الجزئية استهلت في عهد معاوية بن أبي سفيان، إلا أن الاتجاه الفعلي في توحيد أنظمة الضرائب قد بدأه عبدالملك بن مروان، واكمل في عهد هشام بن عبدالملك.

فخطة تعريب الدواوين بما في ذلك تعريب المصطلحات المالية، واتخاذ العربية لغة الدواوين قد انجزت في الشام والعراق في عصر عبد الملك. ثم امتد التعريب في مصر وخراسان زمن هشام بن عبدالملك، ورافق تعريب الدواوين تعريب النقد كما سيأتي لاحقاً. ((انظر عبدالعزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٣١)).

ومن النظم التي استجدت في العصر الأموي ظهور ما يسمى ببيت المال الخاص الذي يختص باسهم الخليفة من إيرادات بيت المال، كما استحدثت عدة دواوين مالية أهمها: ديوان النفقات، ومهمته النظر في مصروفات الدولة، وديوان الصدقة، ومسؤوليته تنحصر في أموال الزكاة. وديوان المستغلات، ووظيفته الإشراف على الأملاك العقارية للدولة. وقد تضاعفت واردات بيت المال في عهد عبدالملك بن مروان وابنه الوليد. فبلغ خراج أرض بلاد الشام وحدها قرابة عشرين مليون درهم<sup>(٥٦)</sup>. غير أن هذا الدخل لم يكن ثابتاً، فقد تناقص في خلافة هشام بن عبدالملك تناقصاً واضحاً. ولعل السبب الرئيسي يرجع الى اعتناق كثير من أهل الذمة الإسلام.

أما فيما يتعلق بالعطاء، فإن عطاء الجند، وعطاء المسلمين كانا يسيران جنباً الى جنب في أيام عمر بن الخطاب، ولكن سرعان ما افترق هذان العطاءان خلال العصر الأموي، حين زادت أعداد المسلمين، وراوحت حركة الفتح مكانها. وانشغل المسلمون بالحرف المختلفة. فاختلف عطاء الجند ومقدار أعطياتهم باختلاف الخلفاء والولاة وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٥٧)</sup>.

والى جانب العطاء الذي يأخذه عامة المسلمين ، كان هناك الأرزاق . وكان العطاء كل سنة ، والأرزاق كل شهر<sup>(٥٨)</sup>. وكان العطاء يمنح للعرب في مختلف أقاليم الدولة الإسلامية باعتبارهم عماد الجيش الأموي. وكان العطاء في عهد عبد الملك بن مروان ٢٠ درهماً للجندي ، وزادها سليمان بن عبد الملك الى خمسة وعشرين ، ثم أصبح زمن هشام ثلاثين درهماً<sup>(٥٩)</sup>. وكان عطاء الفرد من الأسرة الأموية الحاكمة مائتي درهم . ودرج الولاة في الأقاليم على إرسال الأموال الفائضة عن الأعطيات الى بيت المال في دمشق<sup>(٦٠)</sup>.

والعطاء لم ينحصر في الخلفاء ، بل تعداه الى بعض الولاة ، أمثال المهلب بن أبي صفرة ، بهدف تعزيز علاقتهم بالجند والرعية<sup>(٦١)</sup>.

والجدير بالذكر أن الأمويين استحدثوا ما يعرف " بشرف العطاء " ويختص بأعطيات إضافية لحالات الفقر المدقع ، أو لأنصار الحكم الأموي من أرباب السيف والقلم .

وأما الأرزاق فكان لها دار تسمى " دار الرزق " ويلحق بها مخازن يتسلم منها الناس أرزاقهم شهرياً بموجب صكوك عليها اسمائهم<sup>(٦٢)</sup>. ولم ينشأ عن توزيع الأرزاق مشكلات ، لأن عائدات الدولة الأموية مما تدره الأراضي الزراعية الخصبة من محاصيل كانت كثيرة جداً .

وفيما يتعلق برواتب الولاة والموظفين والجند ، فكانت مرتباتهم تصل الى ٢٥ ألف درهم سنوياً ، في حين صغار الموظفين ٤٠ درهماً شهرياً<sup>(٦٣)</sup>. والجدير بالملاحظة أن الدولة الأموية كانت تمنح قطعاً (سميت قطائع) من الأراضي التي عرفت " بالصوافي " ، والتي سبق أن جعلها عمر بن الخطاب خالصة للمسلمين الى نفر من بني أمية ، والمخلصين لهم بهدف استصلاحها وأصبحت مع مرور الأيام ملكاً خالصاً لهم ، ودفعوا العشر عليها بدلاً من الخراج<sup>(٦٤)</sup>.

والمشكلة التي واجهت الدولة الأموية في توطين القبائل الرحل من العرب أن هذه القبائل لم تألف الزراعة والعمل في الأرض ، وكانت ترى في العمل الزراعي ما يشينها . ولكن مع مرور الزمن تغيرت نظرتها ، وأصبح العمل الزراعي محبباً لها<sup>(٦٥)</sup>. وبذلك يتضح أن هذه السياسة قد أحدثت تحولاً جذرياً في المجتمع الإسلامي ، ذلك التحول الذي فرضته المستجدات بعد استقرار عمليات الفتح الإسلامي . بيد أن الملفت للنظر أن بعض خلفاء بني أمية انحرفوا عن هذا الهدف السامي من التوطين بإقطاع بعض أقاربهم وأنصارهم أراضٍ زراعية ، مما أدى الى بروز فئة جديدة من الملاك صار لها شأن في المجتمع ، وتولت العديد من مقاليد الأمور .

وفيما يتعلق بالخراج ، فقد سار خلفاء بني أمية على نهج الخلفاء الراشدين في فرض الخراج ، واستخدام الحزم مع عمال الخراج . كما مال الأمويون عموماً كما يذكر ابن خلدون<sup>(٦٦)</sup> الى

استخدام الموالي في جباية الخراج لأنهم أبصر بالجباية ، وأوفى بالأمانة ، وأهون من العرب بالمطالبة . أما عن أساليب جباية الخراج ، فكانت سياسة الأمويين تقوم على عدم الإضرار بالفلاحين ، والرفق في معاملتهم . وكان جبي الخراج يؤجل الى ما بعد جني المحصول والثمار ، حتى لا يضطر المزارعون الى الاستدانة . ولكن ظهر أسلوب جديد في جبي الخراج سمي بـ (التقبيل) وهو يشبه نظام التلزم الذي سبق ذكره في العهد الراشدي ، ويتمثل هذا الاسلوب بتعهد شخص بجمع الضرائب وعائدات الخراج من الضياع والقرى المحددة لهم مقابل مبلغ من المال يدفعه للخزينة مسبقاً . وتتعهد له الدولة مقابل ذلك بتزويده بشرطة تساعد على جمع الخراج عند الحصاد . وهذا النوع من الجباية عرف فيما بعد بـ (ضمان المكوس) <sup>(٦٧)</sup> . ولا يخفى ما لهذا الأسلوب من إرهاق للفلاحين ، لأن الشخص الملتمزم يحرص على ضمان أكثر ما يستطيع من الربح <sup>(٦٨)</sup> .

### تدابير الحجاج بن يوسف المالية في المشرق :

إن اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، وما صاحبها من اختلال في الأمن في بعض الأقاليم ، ومن صراع القوى على الحكم ، وتفاقم الثورات ، وامتداد حركات المعارضة ضد الحكم الأموي ، فضلاً عن بعد دمشق مركز الخلافة عن الأقاليم ، قد أضعف من واردات الدولة المالية ، مما جعل الحجاج بن يوسف الوالي الأموي في المشرق لعبد الملك بن مروان وابنه الوليد يقدم على اتخاذ إجراءات غير مسبقة ، وغير مؤيدة بسند شرعي ، تتعلق بالجزية والخراج ، وإرغام العمال في المدن بالعودة الى قراهم ومزارعهم .

أما السبب المباشر الذي دفع الحجاج الى السرعة في اتخاذ هذا الموقف في ولايته هو أن عماله كتبوا إليه قائلين : "إن الخراج قد انكسر ، وإن أهل الذمة قد أسلموا " . وتتلخص هذه الشكوى في إن انكسار الخراج جاء نتيجة إسلام أهل الذمة ، وهجرتهم من قراهم الى الأمصار ، مما يعني قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية ، كما يعني تحول الأرض التي هجروها من أراضٍ خراجية الى أراضٍ عشرية ، وبالتالي تراجع الانتاج الزراعي ، وانخفاض عائدات الخراج والجزية . فأصدر الحجاج أمراً الى عماله : "من كان له أصل في قرية فليرجع اليها " <sup>(٦٩)</sup> . وهذا يعني أن إرغام العمال بالرجوع من المدن الى القرى جاء بطلب من بعض عمال الأقاليم وجباة الخراج . ثم أن الحجاج أعقب هذا الاجراء باعادة الجزية على من اعتنق الإسلام من أهل الذمة . وبذلك تعود الأرض التي كانت بأيديهم الى أراضٍ خراجية .

ومع أن الصيحة كما يرى الدوري ((مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٣٣)) ارتفعت باسم المسلمين الجدد الذين أعيد فرض الجزية عليهم ، إلا أن العنصر القوي في مقاومة اجراءات

الحجاج هم العرب الذي تعرضت أراضيهم لإعادة فرض الخراج بعد أن كانت أراضي عشيرة . وكان ذلك من أهم عوامل ثورتهم في العراق مع ابن الأشعث ، كما كان سبب إحراقهم سجلات الأراضي في مطلع الثورة لطمس هويتها . وبعد أن أخدمت الثورة ادعى كثير من أصحاب الأراضي أن أراضيهم في الأصل عشيرة . ولم تكن خراجية .

### إصلاحات عمر بن عبدالعزيز المالية :

إن الدولة في رأي عمر بن عبدالعزيز لا تصلح إلا بأركانها الأربعة : الوالي ، والقاضي ، وصاحب بيت المال ، والخليفة (٧٠) . ومن أهم واجبات عمال الأقاليم نشر الأمن ، وأخذ البيعة ، وتصريف شؤون الرعية ، وجباية ما يستحق لبيت المال من خراج وجزية وغيرها من الضرائب . وقد أتم الحجاج ما قام به عمر بن الخطاب من تنظيم لموارد الدولة الاقتصادية ، واستن من التشريعات ما اعتقد أنها في صالح خزينة الدولة ، رغم أنه خرق بها كثيراً من تشريعات عمر . كما أن أسلوب الحجاج في الجباية اتسم بالتعسف وإرهاق المزارعين العجم والموالي وأهل الذمة . ورغم ذلك التجأ بعض المحظيين من العرب الى دفع العشر على أراضيهم بدل الخراج ، مع أجبار أهل الذمة على دفع الخراج رغم إسلامهم ، فضلاً عن إعادة الجزية على رقابهم .

وظل الامر كذلك الى خلافة عمر بن عبدالعزيز ، فقام هذا الخليفة بإصلاحات جديدة أحدثت تغييرات واضحة في حقل التنظيم الضرائبي في الإسلام . وعمل على إلغاء التنظيمات التي وضعها من سبقه من خلفاء بني أمية ، والعودة الى التشريعات التي سبق وأن سنها عمر بن الخطاب . ورغم أن عمر بن عبدالعزيز يلتقي في حرصه على موارد الدولة مع الحجاج ، ولكن أسلوبيهما يختلفان . فأسلوب الخليفة عمر اتسم بمقاومة روح الأثرة والأنانية لدى السابقين . كما اتصف أسلوبه بالرفق مع أهل الذمة في تحصيل الموارد . وأيضاً فقد قرر أن الخراج مطلوب ممن استغل الأرض مسلماً كان أو ذمياً ، عربياً أو مولى . كما منع العمل بنظام " التقبيل " وطالب ولاته بإلغائه لأنه يرهق الفلاحين .

ويمكن تلخيص سنن عمر بن عبدالعزيز بأمرين رئيسيين هما :

٠١ منع العرب من استملاك الأراضي في البلاد المفتوحة .

٠٢ أن لا تؤخذ الجزية من غير العرب بعد إسلامهم على أن يدفعوا الخراج على أراضيهم (٧١) . وكانت الأرض منذ عهد عمر بن الخطاب قد تركت بأيدي أصحابها يستغلونها ويدفعون خراجها ، بمعنى أن ملكية الأرض الزراعية للدولة ، ويبقى أصحابها عليها ، يستغلونها نيابة عن الدولة التي هي صاحبة رقبته . وقد أورد يحيى بن آدم : " فإن الأرض الى الإمام ، إن رأى



أن يدعها فيئاً للمسلمين على حالها أبداً فعل ... " (٧٢) لأن الرسول (ص) قد وقف بعض ما ظهر عليه من الأرضين ، فلم يقسمه ، وقد قسم بعض ما ظهر عليه .

والى جانب الأراضي الخراجية كان هناك الصوافي ، وهي من أملاك الدولة وهي إما : أن تؤجر ، أو تستغلها الدولة ، أو أن تقطع لأحد الناس (٧٣) . وموارد أرض الخراج والصوافي تصب في بيت المال . وكان الخراج زمن عمر بن الخطاب يفرض على الأرض سواء أسلم أصحابها أم لم يسلموا (٧٤) . اما الجزية فكانت تسقط عن معتنق الاسلام .

ويرى فلهاوزن (٧٥) أن التفريق بين الجزية والخراج لم يكن واضحاً زمن عمر بن الخطاب ، وأنه لم يتحدد إلا في عهود من خلفه . وهذا يقودنا الى الحديث بإيجاز عن نظريتين حول النظام المالي في الإسلام دار حولهما حوار طويل وهما : نظرية فلهاوزن ونظرية دينيت .

وخلاصة رأي فلهاوزن (٧٦) أن العرب منذ الفتح فرضوا أتاوة تتكون من مبلغ من المال ، وقدر محدد من الحاصلات الزراعية ، وهي حصيلة ضرائب على الأرض والرؤوس . ولم يكن اصطلاحاً الجزية والخراج اللذان استعملا بمعنى ضريبة الأرض ، وضريبة الرأس قد حدداً إلا بعد عام ١٢١ هـ . وأن دخول أهل الذمة في الإسلام يعفيهم من جميع الضرائب على الإطلاق ، سواء أكانت ضرائب على الرأس أو على الأرض . ونشأ من ذلك دافع اقتصادي قوي للدخول في الإسلام . وقد اسفر ذلك عن تناقص الدخل الذي يجمعه العرب الفاتحون ، وعن ترك كثير من الذين أسلموا قراهم ، وهجرتهم الى المدن حيث أصبحوا موالى للعرب . إلا أنهم لم يمنحوا المساواة الاجتماعية من حماتهم العرب خاصة في مسألة الحصول على العطاء في الدولة ، مما جعلهم يشكلون خطراً دائماً يهدد استقرار الدولة .

ويتابع فلهاوزن القول بأن الحجاج لكي يمنع تدهور الدخل أرجع جميع التزامات الأتاوة على الذين يسلمون ، وأرغمهم على ترك المدن والعودة الى أراضيهم . غير أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز أصدر قراراً عام ١٠٠ هـ يقضي بأن دخول الإسلام يعفي المرء من جميع التزامات الأتاوة . ولكي يمنع تحول الأرض من فئة الأرض الخاصة ، الخاضعة للضريبة ، الى الفئة المعفاة منها ، منع بيع الأرض الى مسلم ابتداءً من عام ١٠٠ هـ . وبذلك أصبح المرء أمام أحد خيارين : إما أن يحتفظ بأرضه ، ويؤدي عنها اجاراً ، أو أن يغادرها الى المدينة ، وفي غالب الأحيان كان الخيار الثاني هو الأقوى . ويتهم فلهاوزن فقهاء المسلمين ومؤرخيهم بأنهم يحاولون الرجوع بأصول النظم الاقتصادية الى زمن الفتح وإلى سنة الرسول والخلفاء . في حين نشأت هذه النظم نتيجة لميول أو حاجات دعت اليها الظروف شيئاً فشيئاً (٧٧) .

وقد انصب تفنيد دينيت لآراء فلهاوزن حول نقاط رئيسية ثلاث : أولها : زعمه بأن المصادر العربية تنسب الى عهد أسبق نظماً تنتمي الى عهد متأخر . وثانيها : إدعاء فلهاوزن بأن لفظتي الخراج والجزية مترادفتان وتعنيان الأتاوة . وثالثهما : قوله بأن دخول الإسلام كان يعفي هذه الفئة من جميع التزامات الأتاوة (٧٨) . ففتحول الضرائب التي كانوا يؤدونها الى كواهل الذين احتفضوا بأديانهم .

ففي المسألة الاولى ، انتقد دينيت منهج فلهاوزن في الحكم المسبق حيث يضع الفرضية ، ثم يسوق الشواهد على صحتها ، ويرفض ما عداها . ويصف هذا المنهج بأنه زائف ومختلف . وفي المسألة الثانية ، وهي تناقض المصطلحات فدينيت يتهم فلهاوزن بأنه يتلاعب بالعبارات مثل : جزية على أرضهم ، وخراج على رؤوسهم ليبرهن على مصطلحي الخراج والجزية مترادفات في معناهما . ويرد دينيت على ذلك بأن الخراج على الأرض كان ضريبة على الأرض ، وأن الجزية على الرؤوس كانت ضريبة رأس (٧٩) . أما المسألة الثالثة والمتعلقة بالجماعة التي كانت تدفع الأتاوة بعد إسلام أفرادها ، فإن دينيت يناقش ذلك بقوله : " إذا كانت الأتاوة المعلومة ثابتة لا تتغير فسيرتب على ذلك أن يزيد العبء الفردي على كل دافع ضريبة بدخول جيرانه الإسلام . وإذا كان هذا هو الحال فكيف يكون العرب هم الخاسرون في حين أنهم يجمعون الغنيمة المقررة " (٨٠) . ثم يعقب دينيت على ذلك بأنه إذا صحت هذه المسؤولية الضريبية الجماعية بالنسبة لفترة من فترات التاريخ البيزنطي ، فإنها لم تكن كذلك في ظل الدولة الإسلامية ، إذ أن هناك تفريقاً بين النوعين المقررين من الضريبة وهما : الجزية والخراج .

كما فند دينيت عدداً من النصوص أوردها فلهاوزن خلاصتها أن الإعفاء من الجزية لم يكن دافعاً اقتصادياً للإسراع في الدخول بالإسلام . وأورد دينيت عدداً من النصوص تثبت عكس ذلك (٨١) .

وأما نظرية دينيت حول النظام المالي في الإسلام ، فاستندت أولاً على دحض مزاعم فلهاوزن ، ثم تمحورت ثانياً حول ما يلي :

١٠ أن هناك أكثر من شاهد في المصادر بأن الاتفاقات التي تمت عند الفتح بين المسلمين والشعوب المغلوبة لم تكن موحدة ، فهي تختلف حسب ظروف كل مصر ، فالوضع في خراسان لم يكن هو ذاته في مصر . وفي رأيه أن تشريع نصر بن سيار في خراسان يمكن فهمه فيما يخص هذه الولاية فحسب (٨٢) .

٢٠ يرفض دينيت أن الخراج والجزية يعنيان الأتاوة ، وأنهما استخدمتا كاصطلاحين مترادفين .

ويقول : إنهما استعملتا بمعنى ضريبة ، فأبو يوسف حين يقول : خراج رؤوسهم ، فهي ضريبة الرؤوس ، وحين يقول البلاذري : أرضاً عليها الجزية من أرض الأعاجم ، فإنما يقصد عليها ضريبة الأرض . وبالتالي فإن كلمتي خراج وجزية قد تعني ضريبة الأرض أو ضريبة الرأس (٨٣).

وحين فتح المسلمون سورية كانت ظروف منحهم معاهدات صلح لمدنها المختلفة غير واحدة ، فقد وضعوا شروطاً تتعلق بالمسؤوليات المالية المترتبة على سكانها . ومن النماذج على فتح أغلب المدن السورية : نموذج حمص ، ونموذج بعلبك . ففي نموذج حمص يتحدث الطبري عن الحصار النهائي لها والذي أدى الى استسلامها يقول : " فنأدوا (أي أهل حمص) الصلح الصلح ... فأجابوهم ... فصالح بعضهم على صلح دمشق على دينار وطعام على كل جريب أبداً أيسروا أم أعسروا ، وصالح بعضهم على قدر طاقتهم ، إن زاد ماله زاد ، وإن نقص نقص . وكذلك كان صلح دمشق والأردن " (٨٤).

وفي نموذج فتح بعلبك يتحدث البلاذري عن الشروط التي صولح عليها أهل بعلبك بقوله : " ولما فرغ أبو عبيدة من أمر مدينة دمشق سار الى حمص ، فمر ببعلبك ، فطلب أهلها الأمان والصلح ، فصالحهم على أمنهم على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وكتب لهم : " من أسلم منهم فله مالنا ، وعليه ما علينا ، ولتجارهم أن يسافروا الى حيث أرادوا من البلاد التي صالحنا عليها ، وعلى من أقام منهم الجزية والخراج ، شهد الله وكفى بالله شهيداً " (٨٥).

ومن الجدير بالذكر أن العرب استعملوا في سورية الموظفين الذين كانوا يعملون زمن الحكم البيزنطي في الإدارات المحلية ، واتخذوهم وكلاء عنهم في جباية الضرائب كما كان الحال من قبل .

كما أورد ابن عبد الحكم أكثر من نص لمعاهدات الصلح عند فتح مصر وهي على العموم تتضمن من ناحية مالية جزية على الرؤوس وخراج على الأرض . والخراج على الأرض خراج محدد معلوم . وخراج متغير نسبي . لا يختلف كثيراً عن نصوص الصلح مع المدن السورية . وفي أحد النصوص قال ابن عبد الحكم (٨٦) : " قال يحيى : ونحن نقول : الجزية جزيتان ، فجزية على رؤوس الرجال ، وجزية جملة تكون على أهل القرية ، فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مسماة على القرية ، ليست على رؤوس ترجع الى قريته في جملة ما عليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ، ولم يدع وارثاً فإن أرضه للمسلمين " .

واللافت للنظر أن الحجاج بن يوسف أحدث أمراً جديداً كما يذكر البلاذري حين أخذ الخراج عن الأرض التي أسلم أصحابها ، واشتراها عرب مسلمون . يقول البلاذري : " قالوا وبالفرا

أرضون أسلم أهلها عليها حين دخلها المسلمون ، وأرضون خرجت من أيدي أهلها الى قوم مسلمين بهبات وغير ذلك من أسباب الملك ، فصيرت عشيرة ، وكانت خراجية . فردها الحجاج الى الخراج . وردّها عمر بن عبدالعزيز الى الصدقة ، ثم ردّها عمر بن هبيرة الى الخراج ، فلما ولي هشام بن عبد الملك ردّها بعضها الى الصدقة ، ثم أن المهدي العباسي جعلها كلها من أراضي الصدقة " (٨٧) .

في ضوء ما سبق عن تطور التشريعات المالية ، فإنه يجدر بنا أن نجل الإصلاحات والسياسات المالية التي اتبعها عمر بن عبدالعزيز في الجباية :

٠١ منع عمر بيع الأراضي الخاصة بالخراج حتى لا تقل مساحتها بتحويلها الى قطائع للمسلمين ، لا تجب عليها إلا ضريبة العشر بدل الخراج .

٠٢ أقر عمر إعفاء المسلمين عرباً كانوا أو غير عرب من الذين اعتنقوا الإسلام قديماً أو حديثاً من تأدية أية ضريبة ، جزية كانت أم خراجاً . وهو ما درج عليه المسلمون منذ أيام عمر بن الخطاب حين كانت واردات الدولة من الغنائم ومن الخراج .

٠٣ رفع القيود عن الهجرة من الريف الى المدن ، ولم يقف في وجهها كما فعل الحجاج بن يوسف من قبل .

والجدير بالملاحظة أن إصلاحات عمر بن عبدالعزيز لم تستطع أن تنجح في تغيير الأوضاع الاقتصادية كلية ، فعلى سبيل المثال لم يتوقف بيع أراضي الخراج الى المسلمين ، مما اضطر المسؤول عن الجباية في العراق الى تطبيق خطة الحجاج . فصار يأخذ الخراج من أرض المسلم وغير المسلم من العرب .

لكن عمر بن عبدالعزيز أمر أن لا يؤخذ الخراج عن أراضي العرب المسلمين التي اشتروها من أهل الذمة (٨٨) . وكتب بذلك الى عماله في الأمصار ، منها ما كتبه الى عامله في الكوفة جاء فيه : " ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض " (٨٩) . لكنه أصدر أمراً بأن لا يسمح للمسلمين بشراء أرض أهل الذمة بعد سنة مئة ، حتى تبقى هذه الأرض خراجية ، ولا تصبح عشيرة ، بانتقالها الى مسلم . وذلك ليضمن دخلاً ثابتاً لبيت المال . وبذلك يكون عمر بن عبدالعزيز قد وفق في مجمل إصلاحه بين مصلحة بيت المال ، وبين الإبقاء على روح التشريعات المالية الإسلامية .

وقد اسفرت سياسة عمر بن عبدالعزيز المالية عن نتائج هامة ، منها أنه أسلم عدد من ملوك الهند ، وتسموا بأسماء عربية (٩٠) . وأسلم كثير من أمراء ما وراء النهر ، ولم تؤخذ منهم الجزية ولا الخراج ، وفرض لهم العطاء ، كما رفع الخراج عن الموالي في بلاد خراسان ، ومنحوا نصيبهم من

العتاء ، كتب عدي بن أرطأة الى عمر بن عبدالعزيز أما بعد : " فإن الناس قد كثروا في الإسلام ، وخفت أن يقل الخراج ، فكتب اليه عمر : فهمت كتابك ، والله لوددت أن الناس كلهم أسلموا حتى نكون أنا وأنت حراثين نأكل من كسب أيدينا " (٩١).

## العملة الإسلامية :

في ختام هذه المقالة ارتأيت أن أشير بإيجاز شديد الى سك النقد الإسلامي ، لما له من صلة وثيقة في موضوعنا .

لم يكن للعرب قبل الإسلام سكة خاصة بهم (٩٢) . وكانت العملة المتداولة بينهم هي الدنانير البيزنطية ، والدراهم الفضية في العراق ، والسكة الحميرية من اليمن . وقد استمر الرسول (ص) بالتعامل بالدينار والدرهم وفرض زكاة الأموال بهذه السكة السائدة . وفي أيام الفتوحات الأولى ظلت هذه العملات هي السائدة ، وكانت صورة الصليب والامبراطور منقوشة على الدنانير البيزنطية المصنوعة من الذهب . وصورة معبد النار منقوشة على الدراهم الفارسية المصنوعة من الفضة .

وكان خالد بن الوليد أول من ضرب النقود من المسلمين في خلافة عمر بن الخطاب ، فقد ضرب نقوداً في طبرية سنة ١٥ هـ . وجعلها على رسم الدنانير الرومية تماماً . وضرب عمر الدراهم على النمط الكسروي ، ونقش على وجهها الحمد لله ، وعلى الوجه الآخر محمد رسول الله (٩٣) . كما ضرب عثمان بن عفان نقوداً ، وجعل نقشها " الله أكبر " كما ضربت في خلافة معاوية بن أبي سفيان في العراق عملة غير عملة عمر ، وضرب عبيدالله بن زياد والي العراق درهماً ، ونقش عليه اسمه (٩٤).

ولما أعلن عبدالله بن الزبير نفسه خليفة في الحجاز ضرب عملة نقدية ، كما ضرب أخوه مصعب الدراهم في العراق ، وأعطاهما للناس في العطاء سنة ٧٠ هـ (٩٥) . ولكن هذه الدراهم كانت قليلة ، وقد أمر الحجاج بكسرها بعد انتزاع العراق والحجاز من الزبيريين .

والجدير بالذكر أن هذه العملات جميعها حتى عهد عبدالملك بن مروان لم يكن معترف بها ، وكانت قيمتها غير مستقرة ، واستخدامها كان محلياً وليس عالمياً (٩٦) . كان عبدالملك بن مروان أول من ضرب السكة الإسلامية على نطاق واسع ، وأصبحت النقود عربية خالصة . ويفسر ابن الأثير (٩٧) أسباب ضرب العملة الإسلامية بأن عبدالملك كتب في صدر كتبه الى الروم " قل هو الله أحد " فهدد ملك الروم بأنه سينقش على الدنانير ما يكره : أما ابن خلدون (٩٨) فيعلل ضرب العملة الإسلامية كان بسبب انتشار التزييف في الدنانير والدراهم .

ومهما تكن الأسباب ، فإن إقدام عبد الملك بن مروان على سك عملة إسلامية بعد نقطة البدء في إقدام الدولة على التحرر من النفوذ الأجنبي في ميدان النقد عامة . وهناك خلاف على سنة ضرب العملة ، والأرجح أن ذلك تم على مرحلتين إحداها سنة ٧٥ هـ ، والثانية سنة ٧٦ هـ . ففي الأولى ضربت الدنانير الذهبية على غرار الفلوس البيزنطية <sup>(٩٩)</sup> . وفي الثانية استبعدت التأثيرات البيزنطية نهائياً ، فأصبح على وجه الدينار صورة عبد الملك . وعلى ظهره نص : (بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ٧٦ هـ) .

وقد أثار صدور هذا الدينار ، وعليه صورة الخليفة ردود فعل عنيفة عند البيزنطيين الذين اعتبروا هذا الإصلاح النقدي ثورة على نظام النقد العالمي . وكان إصدار العملة الجديدة من بين العوامل التي أدت الى تجدد الحروب بين بيزنطة وعبد الملك .

ويشير صاحب الأناقة <sup>(١٠٠)</sup> أن المتولي لضرب العملة زمن عبد الملك كان الحاج بن يوسف ، ثم ضربت بعد ذلك في سائر أنحاء الدولة الأموية . ولم يكتف عبد الملك بضرب الدنانير ، بل ضرب الدراهم أيضاً . وكان وزن الدرهم أربعة عشر قيراطا . وقد نهى الحاج أن يطبع العملة أحد غيره . وحين تجرأ يهودي على طبع دراهم فضية وذهبية هدد بالقتل <sup>(١٠١)</sup> . كما أمر عبد الملك عماله بأن يقتصر الناس على التعامل بالسكة الجديدة .

وبذلك كان إصدار العملة العربية الإسلامية خطوة على جانب كبير من الأهمية في تحرر الدولة الأموية الاقتصادي من ناحية ، وفي اتساع نطاق عملية التعريب بوجه عام . إذ تخلصت الدولة الأموية من التبعية النقدية الخارجية ، وأعطتها قدراً كبيراً من الرقابة على شؤونها المالية . والجدير بالذكر أن الدولة لن تتاح لها فرصة الرقابة التامة إلا بعد استكمال عملية التعريب . وحين تكتسب الدولة خبرة أكبر وفهماً أعمق للنظام المالي الذي كان معمولاً به في الأمصار المفتوحة قبل الفتح الإسلامي <sup>(١٠٢)</sup> .

## الخلاصة :

وهكذا نتبين أن الأساس والمرجعية في التنظيمات المالية الإسلامية تعود بالدرجة الأولى الى ما ورد من ثوابت قرآنية تتعلق بتنظيم جباية الزكاة والأفياء والغنائم والجزية في البلاد التي فتحت صلحاً أو عنوة . ثم ممارسات الرسول (ص) من قول أو فعل .

وكان عمر بن الخطاب أول من اهتم بهذه الكليات والأساسيات المالية الإسلامية ، واستوجبت المستجدات وضع تقنين ، وسياسات ثابتة للنظم المالية محددة مقدار الجزية في كافة الأمصار ، ووضع تقنين ميز فيه بين الأفياء والغنائم العينية والنقدية ، وبين الأراضي المفتوحة ،

وأنها غير قابلة للتقسيم بين المحاربين لتبقى بيد أصحابها ، وأن ملكيتها للأمة (الدولة) ، وعائداتها من الخراج تصب في بيت المال لصالح الأجيال .

وعمر أول من أنشأ ديوان العطاء ، واجتهد أن يكون توزيع العطاء حسب السابقة في الإسلام ، ولكنه أوما قبيل وفاته عن عزمه على تغيير هذا الأسلوب لما أسفر عنه من تكديس الثروة بيد فئة محدودة .

وأبرز دور قام به الأمويون يتمثل في تحقيق نظام منسجم موحد للضرائب في الأمصار المختلفة من حيث الأسس والتطبيق وطبع هذا النظام بالعربية . فالاتجاه الفعلي في خطة تعريب الدواوين بما في ذلك تعريب المصطلحات المالية ، واتخاذ العربية لغة الدواوين قد أنجزت في الشام والعراق في عصر عبدالملك بن مروان ، ثم امتد التعريب في مصر وخراسان حتى زمن هشام بن عبدالملك . ورافق تعريب الدواوين تعريب النقد ، وكان ذلك خطوة مهمة في تأكيد كيان الدولة المالي ، وفي تدعيم اقتصادياتها .

وكان الحجاج بن يوسف ، الوالي الأموي في العراق ، أول من خرق ، دون سند شرعي بعض التنظيمات المالية التي رسخها عمر بن الخطاب ، لاعتبارات تتعلق بشح الموارد . كما فرض ضرائب جديدة أثقلت كاهل أهل الذمة بخاصة . ومنها جباية الجزية ممن أسلم . ورغم ظهور عدد من الدواوين في العصر الأموي ، وتضاعف واردات الدولة ، إلا أن متطلبات الأمن الداخلي واتساع دائرة الفتوح ، وزيادة أعطيات الموالين للحكم الأموي حتمت خرق تنظيمات ابن الخطاب .

ورغم قصر حكم عمر بن عبدالعزيز ، إلا أن عصره كان حافلاً بالإصلاحات المالية ، فألغى معظم التنظيمات المالية الأموية ، واستهدف العودة الى سنن وتشريعات ابن الخطاب ، وفي مقدمتها إسقاط الجزية ممن أسلم ومنع العرب من استملاك الأرض لتبقى بيد أصحابها خراجية . وسأوى الموالى بالعرب في العطاء ، ورفع عنهم الخراج ، كما رفع القيود عن الهجرة من الريف الى المدن .

وقد اسفرت سياسات وإصلاحات عمر المالية عن نتائج هامة أبرزها اعتناق أعداد غفيرة من أمراء وملوك وشعوب المناطق المفتوحة للإسلام . وكذلك اتساع دائرة التعريب فيها ، والاندماج بين العرب وبين سكان بعض المناطق المفتوحة .

## الهوامش:

- ٠١ سورة قريش، مكية، أربع آيات، رقم ١٠٦.
- ٠٢ سورة الفيل، مكية، خمس آيات، رقم ١٠٥.
- ٠٣ الواقدي، محمد بن عمرو بن واقد (ت ٢٠٨ هـ)، المغازي، ط أكسفورد، ١٩٣٦ م، ٩/١.
- ٠٤ الهجري، أبو علي: تحديد المواضع، تحقيق حمد الجاسر. منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض ط ١، ١٩٦٨، ص ٢٨٥.
- ٠٥ البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت ١٩٨١، ٧٠/٣.
- ٠٦ أنظر: أبودياك، الدكتور صالح بن فياض، السياسات المالية للدولة الأموية في المشرق والمغرب، مقالة في مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ١٥ لعام ١٩٨٩، ص ١١٥.
- ٠٧ ياقوت: شهاب الدين أبو عبدالله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، ط / دار إحياء التراث العربي، بيروت ٤١٠/٢.
- ٠٨ المصدر نفسه ٢/٢٠٩.
- ٠٩ المصدر نفسه ٢/٢٠٩.
- ٠١٠ البلاذري: أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ). فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ٥٠٢/٢.
- ٠١١ الواقدي، المغازي، ٩٠٩/٣ وما بعدها.
- ٠١٢ سورة التوبة، سورة رقم ٩، آية ٢٩.
- ٠١٣ سورة الحشر، ٥٩، آية ٦.
- ٠١٤ سورة الحشر، ٥٩، آية ٧.
- ٠١٥ سورة الأنفال، آية ٤١.
- ٠١٦ سورة التوبة، آية ١٠٣.
- ٠١٧ سورة المؤمنين، آية ٧٢.



١٨. البلاذري: فتوح البلدان ٣/ ٥٦٠.
١٩. الطبري، عمر بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، ط الحسينية، القاهرة ١٩٢٢م ٤/ ١٦٢.
٢٠. البلاذري: فتوح ٢/ ٥٥٠. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ط القاهرة ١٩٦٦، ص ١٩٢.
٢١. الفيء: هو كل ما وصل من المشركين للمسلمين عفواً من غير قتال أو إيجاب خيل ولا ركاب. ويصرف خمس الفيء للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. وأما الأربعة أخماس الباقية، فكانت تقسم في صدر الإسلام على الجند والاعمال الحربية لشراء الاسلحة وغيرها، حتى دُونَ عمر الدواوين وعين أرزاق الجند، فأصبح الفيء يودع في بيت المال.
- انظر: أبو يوسف، كتاب الخراج، ط القاهرة ١٩٦٥، تحقيق علي عبدالواحد، ص ٣٨. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٢٢.
٢٢. والغنيمة: هي ما يكسبه المسلمون في الحرب من الأعداء، وهي أربعة أقسام: أسرى وسبي وأرض وأموال. والأسرى هم الرجال المقاتلون، وأما السبي فهم النساء والأطفال الذين يقعون في الأسر، ولا يجوز قتلهم ويقسمون بين الغنائم. أما الارضون، فهي الأراضي التي استولى عليها المسلمون، وتقسم الى ثلاثة أقسام: أولها: ما ملكت عنوة وقهراً وفارقها أصحابها بقتل أو أسر، وقد تصبح هذه الأراضي وقفاً على المسلمين لا يجوز قسمتها بين الفاتحين. ويمكن أن تعاد الى أصحابها فتكون أرض خراج. وثانيها: الأرض التي ملكت عفواً لجلاء أهلها عنها خوفاً، فيصبح الاستيلاء عليها وقفاً. وثالثها: الأرض التي ملكت صلحاً على أن تبقى بيد أصحابها بخراج يؤدونه عنها أما الأموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة. وهذه أربعة أخماسها للمقاتلين وخمس للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل حسبما جاء في القرآن الكريم. وقد فاضل النبي بين الفارس والراجل واختلف فيما بعد بقدر تفضيله. فأبو حنيفة قال: يعطى للفارس سهمان، وللراجل سهم، والشافعي قال: يعطى للفارس ثلاثة أسهم لفارسه سهمان وله سهم، وللراجل سهم واحد.
- انظر: أبو يوسف: الخراج، ص ٢٣. الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٢٧.
٢٣. أنظر: سالم، الدكتور السيد عبدالعزيز، تاريخ الدولة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٤٧.

٢٤. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩١.
٢٥. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة، تحقيق عبدالواحد وافي، ط ٣، دار النهضة، مصر، ص ٤٣٠.
٢٦. الطبري، تاريخ الرسل والملوك ٤/١٦٣.
٢٧. البلاذري، فتوح ٣/٥٥٠.
٢٨. المصدر نفسه ٣/٥٠٤. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩١.
٢٩. ابو يوسف، الخراج، ص ٢٥ وما بعدها.
٣٠. سورة الحشر، ٥٩، آية ٧.
٣١. أبو عبيد: القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق من خليل هراس، ط دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ص ٨٣.
٣٢. ابو يوسف، الخراج، ص ٣٨. وانظر: د. عبدالعزيز الدوري، تنظيمات عمر بن الخطاب: الضرائب في بلاد الشام، بحث أُلقي في المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ١٦-٢١ آذار ١٩٨٥ / عمان.
٣٣. الأحكام السلطانية، ص ٤٠.
٣٤. أنظر: محمد أمين صالح: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ط ١، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٤، ص ٢٩-٣٠.
٣٥. يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ)، كتاب الخراج، ليدن ١٨٩٥، ١/٦.
٣٦. ابو يوسف، الخراج، ص ٢٣.
٣٧. المصدر نفسه، ص ٣٢.
٣٨. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٠.
٣٩. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٠.
٤٠. المصدر السابق، ص ١٤١.
٤١. المصدر نفسه، ص ٧٧.

- ٠٤٢ عبد الباقي : علي بن محمد ، عناية المسلمين بالزراعة ووسائلها في صدر الاسلام ، مجلة سرتة، نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ٤٦ .
- ٠٤٣ ياقوت ، معجم البلدان، ٥/٤٥٠ .
- ٠٤٤ المصدر نفسه ١/٢٠٦ .
- ٠٤٥ ابن آدم ، الخراج، ص ٤٣ .
- ٠٤٦ الاحكام السلطانية، ص ١٢٧ .
- ٠٤٧ ابو يوسف ، الخراج، ص ٦٩ .
- ٠٤٨ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ٢/٣٥ .
- ٠٤٩ ابن القيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة ، تحقيق صبحي الصالح ، مطبعة دمشق ١٩٦١ ، ص ١٦١ .
- ٠٥٠ أنظر حول الزكاة ، الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١١٦ . أبو يوسف ، الخراج ، ص ٦٨-٧٦ .
- ٠٥١ أبو يوسف ، الخراج، ص ٥٧ .
- ٠٥٢ انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٤٣٨ .
- ٠٥٣ ابن آدم ، الخراج، ص ٩٥ .
- ٠٥٤ عيد النوروز عند الشعوب الايرانية يقام بمناسبة الانقلاب الصيفي ، وعيد المهرجان يقام بمناسبة الانقلاب الشتوي ، وضريبة اللادين كانت تقدم للملك الفارسي في هذين العيدين .
- انظر : اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح ، تاريخ اليعقوبي ، ط النجف في العراق سنة ١٣٥٨ هـ ، ص ٢٩ . تاريخ البلدان ، ط ليدن ١٨٩١ ، ٣/٣٠٣ .
- وأنظر : كريستن ، ايران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى الخشاب ، مراجعة عبد الوهاب عزام، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١١٢ .
- ٠٥٥ الزبيدي ، محمد حسين ، الحياة الاجتماعية في الكوفة في القرن الأول الهجري ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ٢١٩ .

## التنظيمات المالية في المشرق الإسلامي منذ الفتح حتى عهد عمر بن عبد العزيز

٥٦. انظر: حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٤، ٤٦٨/١. القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط القاهرة ١٩١٣، ٩١/١.
٥٧. الخربوطلي، الدكتور علي حسين، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢١٢.
٥٨. ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩٨.
٥٩. ابن عبد ربه، العقد الفريد، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٨، ٤٠٠/٤.
٦٠. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠). تاريخ الرسل والملوك ١٦٣/٧.
٦١. البلاذري (ت ٢٧٩ هـ)، أنساب الأشراف، ط فلسطين، القدس ١٩٣٦ م، ٤٢٣/٤.
٦٢. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص ٢٩.
٦٣. الجهشيارى: أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)، الوزراء والكتاب، ط مصر، سنة ١٣٥٧ هـ، ص ٢٦.
٦٤. أنظر: أبو يوسف، الخراج، القاهرة ١٣٢٦، ص ٦٨. يحيى بن آدم القرشي، كتاب الخراج، ط/لیدن، سنة ١٨٩٥، ص ٤٥.
٦٥. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ط بيروت ١٣٩١ هـ، ٣٠٨/١.
٦٦. ابن الاثير، علي بن محمد الجرزي، الكامل في التاريخ، ط بولاق، القاهرة ١٩٦٤ م، ٥٥/٤.
٦٧. الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، ص ٣٢. وانظر: أبو دباك، صالح محمد فياض، السياسة المالية للدولة الاموية (مقالة) في المشرق والمغرب، ص ١٢٩.
٦٨. الصالح: صبحي، النظم الإسلامية، ص ٣٨٦.
٦٩. الخضري: محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ط بيروت ١٣٤٨ هـ، ص ٦٩٩.
٧٠. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ٥٦٨/٦.
٧١. فلهاوزن: يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبدالهادي ريده، سلسلة الالف كتاب، ص ٢٦٥.

- ٠٧٢ يحيى بن آدم، كتاب الخراج، طبعة ليدن، ص ٤.
- ٠٧٣ المصدر نفسه، ص ٨.
- ٠٧٤ المصدر السابق، ص ٣٩.
- ٠٧٥ فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، ص ٢٦٣ وما بعدها.
- ٠٧٦ المصدر نفسه، ص ٢٦٣ وما بعدها. وأنظر: دانييل دينيت، الجزية في الإسلام، ترجمة د. فوزي فهم جادالله، ط بيروت ١٩٦٠م، ص ٢٩-٣١.
- ٠٧٧ دينيت، ص ٣١.
- ٠٧٨ دينيت، ص ٣٦.
- ٠٧٩ دينيت، ص ٣٨.
- ٠٨٠ دينيت، ص ٣٨.
- ٠٨١ دينيت، ص ٣٩.
- ٠٨٢ دينيت، ص ٤١.
- ٠٨٣ دينيت، ص ٤٢.
- ٠٨٤ الطبري، ٣/٦٠٠.
- ٠٨٥ البلاذري، فتوح البلدان، ط دار النشر للجامعيين، بيروت ١٩٥٧، ٢/١٧٧.
- ٠٨٦ ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب والأندلس، تحقيق نوري، ط نيوهافن ١٩٢٠م، ص ١٥٤.
- ٠٨٧ البلاذري، فتوح البلدان، ٤/٥١٢.
- ٠٨٨ المصدر نفسه، ٤/٥١٢.
- ٠٨٩ الطبري، ٦/٥٦٩. وأنظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط عبدالقادر بدران، دمشق سنة ١٢٢٩هـ، ١/١٨٢ وما بعدها.
- ٠٩٠ البلاذري، فتوح ٥/٦٢٠.

## التنظيمات المالية في المشرق الإسلامي منذ الفتح حتى عهد عمر بن عبد العزيز

- ٠٩١ ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت ٥٩٧ هـ) سيرة عمر بن عبدالعزيز، ط مصر ١٣٣١هـ، ص ١٠٠.
- ٠٩٢ السكة، هي الختم على الدنانير والدراهم بطابع جديد ينقش عليه صور أو كلمات مقلوبة.
- ٠٩٣ المقرئزي، كتاب النقود، ص ٣٢.
- ٠٩٤ البلاذري، فتوح، ص ٤٧٢.
- ٠٩٥ المقرئزي، كتاب النقود، ص ٢٢.
- ٠٩٦ سيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب، ص ١٦٥.
- ٠٩٧ ابن الأثير، الكامل، ٤/ ١٧٢.
- ٠٩٨ ابن خلدون، المقدمة، ص ٨٢.
- ٠٩٩ عبدالرزاق، الدكتور أحمد، تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية، ص ٧٩.
- ٠١٠٠ القلقشندي، مآثر الإفاقة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، ط الكويت ١٩٦٤م، ٣/ ٣٢٩.
- ٠١٠١ المصدر نفسه، ٣/ ٣٤٥. المواردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٧.
- ٠١٠٢ أنظر: الدينوري (ت ٢٧٢ هـ) الأخبار الطوال، ليدن ١٨٨م، ص ٣٢٢. العاقل: الدكتور نبيه، تاريخ خلافة بني أمية، دار الفكر، دمشق ١٩٧٥، ص ١٩٠.
- وانظر: د. عبدالعزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت ١٩٦٨، ص ٣١.

### المصادر والمراجع :

- ٠١ القرآن الكريم سور: قريش، الفيل، التوبة، الحشر، الأنفال، المؤمنون.
- ٠٢ ابن الأثير، علي بن محمد الجرزي (ت ٦٣٠ هـ). الكامل في التاريخ، ط بولاق، القاهرة / ١٩٦٤.
- ٠٣ البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦ هـ). صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت / ١٩٨١ م.
- ٠٤ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ).
- ٠١ فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨.
- ٠٢ أنساب الأشراف، ط فلسطين / القدس ١٩٣٦ م.
- ٠٥ الجهشيارى، أبو عبدالله محمد بن عيدوس (ت ٣٣١ هـ). الوزراء والكتاب، ط مصر ١٣٥٧ م.
- ٠٦ ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت ٥٩٧ هـ). سيرة عمر بن عبدالعزيز، ط مصر ١٣٣١ هـ.
- ٠٧ حسن، الدكتور حسن ابراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي والديني، دار احياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٤.
- ٠٨ الخربوطلي، علي حسن، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٥ م.
- ٠٩ الخضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ط بيروت ١٣٤٨ هـ.
- ٠١٠ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) المقدمة، تحقيق عبدالواحد وافي، دار النهضة / مصر.
- ٠١١ دانييل، داينيت، الجزية في الإسلام، ترجمة فوزي فهمي جاد الله، ط بيروت ١٩٦٠ م.
- ٠١٢ الدوري، عبدالعزيز
- ٠١ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت ١٩٦٨.
- ٠٢ تنظيمات عمر بن الخطاب: الضرائب في بلاد الشام، بحث في المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ١٦-٢١ آذار ١٩٨٥، الجامعة الأردنية.

١٣. الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢ هـ). الأخبار الطوال، ليدن ١٨٨٨ م.
١٤. الزبيدي، محمد حسن. الحياة الاجتماعية في الكوفة في القرن الأول الهجري، بغداد/ ١٩٧٠ م.
١٥. سالم، الدكتور السيد عبد العزيز. تاريخ الدولة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية/ الإسكندرية ١٩٧٥ م.
١٦. الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٢ م.
١٧. صالح، محمد أمين، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤ م.
١٨. ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠١ هـ). الفخري في الآداب السلطانية، المطبعة الرحمانية، القاهرة ١٣٤٠ هـ.
١٩. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن محمد (ت ٢١٤ هـ)، فتوح مصر والمغرب والأندلس، تحقيق توري ط نيوهافن.
٢٠. عبد الباقي، علي بن محمد، غاية المسلمين بالزراعة ووسائلها في صدر الإسلام، مقالة في مجلة سرتا، نوفمبر ١٩٧٩ م.
٢١. ابن عبد ربه (ت ٣٢٨ هـ)، العقد الفريد، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٨ م.
٢٢. أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، كتاب الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، ط دار الكتب العلمية ١٩٨٦ م.
٢٣. عبد الرازق، الدكتور أحمد، تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية، ط جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩ م.
٢٤. ابن عساكر (٥٧١ هـ) تاريخ دمشق، ط عبد القادر بدران، دمشق ١٢٢٩ هـ.
٢٥. العلي: د. صالح أحمد، ملكية الأرض في الحجاز في القرن الأول الهجري، مقالة نشرت في مجلة العرب/ الرياض - العدد ١١، السنة الثانية ١٩٦٩.
٢٦. فالج: د. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان/ الأردن ١٩٧٨.



٢٧. من طرق استثمار الأرض في الحجاز في صدر الإسلام، مقالة نشرت في مجلة دراسات تاريخية/ جامعة دمشق، السنة ١٣، العددان ٤٤، ٤٣ كانون أول ١٩٩٢.
٢٨. فلهاوزن، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبدالهادي ريده، سلسلة الألف كتاب.
٢٩. قطب، السيد: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق ١٩٧٤/ مصر.
٣٠. القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت ٨٢١ هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط القاهرة ١٩١٣ م.
٣١. مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تحقيق: عبدالستار أحمد الفراج، ط الكويت ١٩٦٤ م.
٣٢. ابن القيم الجوزية (ت ٥٧٩ هـ)، أحكام أهل الذمة، تحقيق: صبحي الصالح، مطبعة دمشق ١٩٦١ م.
٣٣. كريستنن، إيران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب، مراجعة عبدالوهاب عزام، القاهرة ١٩٧٥ م.
٣٤. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠ هـ)، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ط القاهرة ١٩٦٦ م.
٣٥. النواوي، د. عبدالخالق: النظام المالي في الإسلام، بيروت/ المكتبة العصرية ١٩٧٤ م.
٣٦. الهجري، أبو علي، تحديد المواضع، تحقيق: حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض ط ١، ١٩٦٨ م.
٣٧. الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٨ هـ) المغازي، ط أكسفورد ١٩٣٦ م.
٣٨. يحيى بن آدم القرشي (٢٣٥ هـ)، كتاب الخراج، ليدن ١٨٩٥ م.
٣٩. ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٠. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت ٢٨٢ هـ)، تاريخ اليعقوبي، ط النجف في العرق ١٣٥٨ هـ.
٤١. أبو يوسف، القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ هـ)، كتاب الخراج، تحقيق علي عبدالواحد وافي، ط القاهرة ١٩٦٧ م.